تقييم التطورات المناطقية من قبل اورسام
العدد 66 .كانون الاول /ديسمبر 2017

ORSAM
Ortadoğu Stratejik Araştırmalar Merkezi
Center for Middle Eastern Strategic Studies
مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية

استفتاء انفصال اقليم كردستان وادارة حكومة بغداد للأزمة

الدكتور احمد يوسف كيطان الجميلي

في خضم معارضة داخلية واقليمية ودولية كبيرة،أصر رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني(على المضي قُدماً في اجراء الاستفتاء على الاستقلال في 25 ايلول عام) 2017، وعلى الرغم من اعلان الاقليم عن ان الاستفتاء ليس مُلزماً الا أنه كان مرفوضاً دولياً واقليمياً،فكانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الاوروبي في مقدمة القوى الدولية رفضت الاستفتاء وحثت حكومة إقليم كردستان على إعادة النظرفيهأ وتأجيله،في حين كان للقوى الإقليمية: إيران وتركيا موقفاً اكثر تشدداً وصرامه في تعاملها مع القضية فقامت بفرض عقوبات اقتصادية وأمنية ودبلوماسية ضد حكومة إقليم كردستان رداً على ذلك.

دكتور احمد يوسف كيطان الجميلي حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة بغداد،ويقوم بالتدريس في كلية صدر العراق الجامعة، وهو باحث في مركز النهرين للدراسات والابحاث الاستراتيجية.نشر الجميلي كتاب تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية التغيرات الداخلية والمزاعم الخارجية (2015) و كتاب روسيا الاتحادية وإدارة الأزمات الإقليمية والدولية 2017

في خضم معارضة داخلية واقليمية ودولية كبيرة،أصر رئيس اقليم كردستان (مسعود بارزاني) على المضي قُدماً في اجراء الاستفتاء على الاستقلال في 25 ايلول عام(2017)، وعلى الرغم من اعلان الاقليم عن ان الاستفتاء ليس مُلزماً إلّا أنه كان مرفوضاً دولياً واقليمياً،فكانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الاوروبي في مقدمة القوى الدولية رفضت الاستفتاء وحثت حكومة إقليم كردستان على إعادة النظرفيهأ وتأجيله،في حين كان للقوى الإقليمية: إيران وتركيا موقفاً اكثر تشدداً وصرامه في تعاملها مع القضية فقامت بفرض عقوبات اقتصادية وأمنية ودبلوماسية ضد حكومة إقليم كردستان رداً على ذلك.

وبطبيعة الحال، فإن هذا التصويت لم يكن الاول الذي اجراه اكراد العراق حول قضية الاستقلال، إذ كانوا قد صوتواعلى الأمر نفسه في العام(2005)، وحصل على تأييدمطلق تقريباً. ولكن هناك فرق نوعي بين التصويتين فالتصويت الاول كان بقيادة منظمات المجتمع المدني في حين تبنت الحكومة الكردية التصويت الاخير وصادق عليه برلمان الاقليم في 14 ايلول 2017 وال1ي انعقد في للمرة الاولى بعد تعطيله منذ اكثر من عامين.

لقدتسبب اجراء الاستفتاءالاخيربحدوث أزمة داخلية خطيرة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم كان لها ابعاد اقليمية كبيرة، كما انعكست اصدائها على المستويات كافةبصورة مواقف محلية واقليمية ودولية رافضة بعمومها لهذا الاستفتاء ومحذرة في الوقت نفسه من خطورته على مستقبل العراق والمنطقة، وتصاعدت الازمة بحشدقوات عسكرية داخلياًفي كركوك ومحيطها، وخارجياًعلى الحدود العراقية-التركية والعراقية-الايرانية، كما حدثت صدامات مسلحة بين القوات الاتحادية وقوات البيشمركة الكردية،ولاتزال مخاطر هذه الازمة مرشحة للتصاعد إذا لم يتم تداركها واحتوائها.

جذور الأزمة وبداياتها

بعد سقوط الموصل بيد تنظيم "داعش" في حزيران العام(2014)،استولت قوات البيشمركة الكردية على محافظة كركوك ومناطق اخرى متنازع عليها في محافظة نينوى، واعلن القادة الاكراد في شباط العام (2015)، ان المادة(140) من الدستور اصبحت باطلة وان الحدود الجديدة قد تم "رسمها بالدم"، كما أعلن رئيس اقليم كردستان(مسعود بارزاني) أنّ الاقليم سيجري استفتاء حول الاستقلال عن العراق،وجدّد دعوته مرة اخرى في شباط العام(2016)، وفي حزيران العام(2017)، تم الاعلان عن الموعد النهائي لإجراء الاستفتاء وهو يوم 25 أيلول من العام نفسه وانه سيشمل فضلاً على محافظات الاقليم الثلاثةكلاً من:محافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها كخانقين وسنجار ومخمور وغيرها.وعلى الرغم من انَّ الاستفتاء لم يحظ بدعم جميع القوى السياسية الكردية؛إذ وقف ضدّ إجرائه كل من: حركة التغيير (غوران)، والحركة الاسلامية في كردستان معللين سبب ذلك:بأنّ برلمان الاقليم هو وحده من يملك صلاحية اتّخاذ مثل هذه القرارات، وبما أن البرلمان معطَّلٌ منذ العام(2015) بسبب الخلافات بين حركة (غوران) والحزب الديمقراطي

الكردستاني الذي يترأّسه البرزاني،لذا فإن معارضو الاستفتاء يخشون من أنَّ الاستفتاء سيعزز من شعبية البارزاني ويرفع رصيد حزبه في الانتخابات البرلمانية والرئاسيّة المقبلة.

وبالفعل تم اجراء الاستفتاء يوم 25 ايلول على الرغم من المعارضة الدولية والاقليمية،وأعلنت المفوضية العليا للانتخابات في اقليم كردستان عن نجاح عملية الاستفتاء حيث أيد الأكراد عملية الانفصال، وبلغ عدد المصوتين بـ"نعم" (92%)، ونحو(7%) صوتوا بـ"لا"، كما بلغت نسبة المشاركة في الاستفتاء(72%) بنحو(4.5) مليون ناخب في الإقليم وخارجه، وسجلت أقل نسبة مشاركة في محافظتي السليمانية وحلبجة بنحو(55%)، في حين كانت أعلى نسب المشاركة في دهوك بنحو(90%)، وفاقت نسب المشاركة في المناطق المتنازع عليها (80%).وجاء رد الحكومة الاتحاديةبطلب رئيس الوزراء(حيدر العبادي) إلغاء نتائج الاستفتاءوالدخول في حوار في إطار الدستور وأن الحكومة الاتحادية لن تناقش على الإطلاق نتائج الاستفتاء، في حين أكدالزعماء الاكراد أن التصويت بـ "نعم" في الاستفتاء يعطيهم تفويضاً للبدء بمفاوضات مع الحكومة الاتحادية ومع دول الجوار.

وبالفعل تم اجراء الاستفتاء يوم 25 ايلول على الرغم من المعارضة الدولية والاقليمية،وأعلنت المفوضية العليا للانتخابات في اقليم كردستان عن نجاح عملية الاستفتاء حيث أيد الأكراد عملية الانفصال، وبلغ عدد المصوتين بـ"نعم" (92%)، ونحو(7%) صوتوا بـ"لا"

مقاربة الحكومة الاتحادية للأزمة

تقوم مقاربة الحكومة الاتحادية في بغداد في إدارتها لأزمة استفتاء كردستان على الحسابات الآتية:

1. إن اجراءالاستفتاء والقبول بنتائجه يفتح الباب نحو انقسامات فوضوية مستقبلية مرشحة، لاسيما مع ظهور مطالبات في محافظات أخرى في شمال ووسط وجنوب العراق كالبصرة ونينوى والانبار وغيرها بالحكم الذاتي او الاستقلال في اسوء الحالات، في وقت يقاتل فيه العراق الارهاب ويكافح من أجل إعادة الإعمار وتأمين عودة أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ ونازح.
2. عدم الرضوخ لسياسة حكومة إقليم كردستان بفرض ما يسمى بـ "سياسة الأمر الواقع" بعد حزيران العام(2014)، وسيطرتها على المناطق المتنازع عليها بضمنها محافظة كركوك المتعددة القوميات ذات الاهمية الاستراتيجية الكبرى، حيث يقطنها خليط من أكراد وتركمان وعرب ومسيحيون آشوريون، بالإضافة الى انها تحتوي على ثلث احتياطات نفط العراق، وتصدر النفط الخام عن طريق خط أنابيب كركوك-جيهان الى البحر المتوسط مروراً بإراضي كردستان وتركيا.
3. الحيلولة دون انزلاق الأزمة نحو الفوضى العارمة، عن طريق ضبط الوضع على الارض والسيطرة عليهومنع أي تحركات قد تقوم بها فصائل مسلحة "متشددة" ضد الإقليم، أو أي تحرك عسكري اقليمي (تركيا وايران) مباشر او غير مباشرمن دون التنسيق مع الحكومة الاتحادية او موافقتها، الأمر الذي قد يؤدي إلى الإضرار بالسيادة الوطنيةوالسلم المجتمعيوالأمن الاقتصادي للعراق.
4. التنسيق مع تركيا وايران

للضغط على الاقليم سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، فإذا قررت تركيا مثلاً إغلاق المعابر الحدوديةوخط أنابيب كركوك-جيهان فسيحرم ذلك حكومة كردستان من معظم دخلها من العملات الصعبة، ويتركها في أزمة مالية وغذائية خانقة.

ادارة الحكومة الاتحادية للأزمة

لقد اتبعت الحكومة الاتحادية في ادارتها للأزمة مع اقليم كردستان مجموعة من الوسائل، وكالآتي:

1. الوسائل السياسية والقانونية:
سعت الحكومة الاتحادية برئاسة(حيدر العبادي) الى تطويق الأزمة وحلها بالطرق الدبلوماسية السلمية حقناً للدماء وحفاظاً على الوحدة الوطنية والسلم المجتمعي للعراق، ففي 26 ايلول وصف رئيس الوزراء العراقي الاستفتاء بأنه خطوة "غير شرعية وغير دستورية" وذلك بعد يوم من اجراءه، كما رفض الاعتراف بنتائج الاستفتاء وأنه لن يقوم بإجراء أي محادثات بشأنه مع الإقليم، وحمّل حكومة الاقليم المسؤولية وليس المواطنين الأكراد. كما اصدر البرلمان الاتحادي في 27 ايلول قراراً نيابياً من(13)فقرة بخصوص الاستفتاء تضمنت: (اعادة انتشار القوات العسكرية في مناطق تواجدها قبل عام(2014)، والمتابعة القضائية للمسؤولين عن تنفيذ الاستفتاء وفي مقدمتهم رئيس الاقليم مسعود البارزاني، واعتبار اجراء الاستفتاء غير دستوري ومخالف لأحكام المادة(1) من الدستور وتبطل كل الاجراءات المترتبة عليه، والزام القائد العام للقوات المسلحة باتخاذ كافة الاجراءات الدستورية والقانونية للحفاظ على وحدة العراق، والسيطرة على المناطق المتنازع عليها ومن ضمنها كركوك وبسط الامن فيها، والحفاظ على الروابط الوطنية والاجتماعية مع المواطنين الاكراد باعتبارهم مكون اساس من مكونات الشعب العراقي، وضرورة اتخاذ كافة الاجراءات التنفيذية الصادرة عن السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية الخاصة بإقليم كوردستان كقرار اقالة محافظ كركوك واستمرار جميع الموظفين الاكراد من مختلف المناصب في عملهم وضمان أمنهم ممن لم يشاركوا في الاستفتاء، واستدعاء سفراء وممثلين الدول ممن لديهم ممثليات ومكاتب في الاقليم وابلاغهم بإغلاقها ونقلها الى محافظات خارج اقليم كوردستان، ودعوة رئيس الجمهورية للقيام بواجباته الدستورية وضمان استقلال العراق وسيادته ووحدة وسلامة اراضيه، وغلق المنافذ الحدودية التي تقع خارج السلطة الاتحادية واعتبار البضائع التي تدخل منها بضائع مهربة ومناشدة دول الجوار العراقي لاتخاذ التدابير اللازمة لمساعدة الحكومة العراقية على تنفيذ هذا القرار، واستعادة السيطرة الاتحادية على الحقول الشمالية في كركوك والمناطق المتنازع عليها). ومن ناحية اخرى قامت الحكومة العراقية بتحركات دبلوماسية حثيثة على المستويين الاقليمي والدولي سعت من خلالها الى حشد الدعم والتأييد لموقفها، فعلى المستوى الاقليمي اجرى رئيس الوزراء جولة اقليمية في تشرين الاول شملت كلاً من تركيا وايران والسعودية ومصر والاردن، كما أكدوزير الخارجية العراقي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدةعلى رفض العراق القبول بقرارات

حكومة إقليم كوردستان والتفريط بوحدة العراق وأن الاستفتاء يُعد خرقاً للدستور العراقي، واعلن ببيان مشترك له مع كل من وزيري الخارجية التركي والايراني في هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة عن التزام الدول الثلاث بوحدة العراق وسلامة أراضيه والمعارضة التامة للاستفتاء واتخاذ اجراءات مشتركة مضادة تجاه الاقليم.مما تقدم يتضح بأن الحكومة الاتحادية عملت على تطويق الاقليم وعزله سياسياً والتنسيق دبلوماسياً مع دول الجوار الاقليمي وكسب تأييد ومساندة الدول الكبرى وتوضيح سلامة موقف الحكومة الاتحادية دستورياً وقانونياً في المحافل الدولية وتوضيح مخاطر الاستفتاء على وحدة العراق واستقرار المنطقة.

مطالبات في محافظات أخرى في شمال ووسط وجنوب العراق كالبصرة ونينوى والانبار وغيرها بالحكم الذاتي او الاستقلال في اسوء الحالات.

2. الوسائل الاقتصادية:

لقد اتبعت الحكومة الاتحادية -في مسعىً منها لكسب الأزمة- تجاه الاقليم اساليب الضغط الاقتصادي والتهديد بفرض العقوبات الاقتصاديةوالتجارية وفرضعزلة عليه وضرب موارده من النفط والسياحة والتجارة وتدهور عملته وتضخم الأسعار في أسواقه التجارية، والتنسيق مع تركيا وايران اللتان أعلنتا صراحةً استعدادهما لإغلاق حدودها مع الاقليم في حال الانفصال. ففي 28 ايلول اعلنت الحكومة الاتحادية عن إيقاف جميع التعاملات المالية مع إقليم كردستان والذي يعتمد بشكل رئيس في تعاملاته المالية على البنوك العراقية التي توفر العملة الصعبة (الدولار) لاستيراد احتياجاته اليومية، إذ يقدر حجم العملة الصعبة الداخلة للإقليم من العراق بشكل يومي ما بين(5-4) ملايين دولار، ويعتمد القطاع الخاص في الإقليم على العملة الصعبة بتعاملاته التجارية، مع كل من إيران وتركيا من خلال عمليات استيراد المواد الغذائية والإنشائية التي تغطي نحو(75%) من حاجته، وكذلك دفع مستحقات الشركات الأجنبية العاملة لديه في قطاع النفط والغاز، فضلاً عن استيراد حكومة الإقليم نحو(300)ألف لتر بنزين من تركيا، و(100)ألف لتر من إيران يومياً لسد الحاجة المحلية له، حيث تدفع الكلفة بالعملة الصعبة،وقد تم حرمان مصارف الإقليم من المشاركة في مزاد العملة الصعبة في بغداد، ومنع البنوك وشركات الحوالات المالية العاملة في بغداد والمحافظات من تحويل أي مبالغ مالية بالعملة الصعبة لإقليم كوردستان مع إبقاء التحويل بالعملة العراقية ضمن سقف محدود، كما اصدر مجلس الأمن الوطني العراقي قراراً بملاحقة أموال الإقليم ومسؤوليه في البنوك .وكانت الحكومة الاتحادية في العراق قد أمهلت الإقليم ثلاثة أيام لتسليمها إدارة المطارات وعلقت كل شركات الطيران الأجنبية تقريباً الرحلات الجوية إلى الاقليم استجابة لإخطار الحكومة الاتحادية،وهذا الحظر سيتسبب بحسب الخبراء في حدوث خسائر كبيرة في قطاع النقل والسياحة تقدر بنحو(250) ألف دولاروفقدان نحو(6) آلاف عامل في قطاع النقل الجوي لوظائفهم، فضلاً علىالمطالبة بإخضاع المنافذ الحدودية البرية للاقليم للأشراف السلطات الاتحادية وإغلاق المنافذ غير الرسمية، إذ ارسلت بغداد طاقم عراقي لإدارة منفذ إبراهيم الخليل العراقي-التركي الواقع في مدينة زاخو(70 كم شرق دهوك) والذي تديره

حكومة الاقليم منذ عام(2003)،حيث يقدر حجم التبادل التجاري السنويللمعبر بأكثر من(12) مليار دولار، وفي 6 تشرين الثاني صوت البرلمان الاتحادي على مشروع موازنة عام(2018) بتخفيض حصة الاقليم من الموازنة من (17%) الى (12%) وهي النسبة التي كانت عليها قبل عام(2005).مما تقدم يتضح بأن الوسائل الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة الاتحادية تجاه الاقليم كانت دستورية وناجحة، اذا لم تستهدف هذه الإجراءات حياة المواطن الكردي بصورة مباشرة، حيث ظلت المنافذ الداخلية التي تربط الإقليم بمناطق العراق مفتوحة، وكذلك المعابرالبرية الرئيسة للإقليم مع كل من تركيا وإيران، كما استمر تسيير الرحلات الجوية المحلية والخارجية، لكن عبر مطارات أخرى غير مطاري أربيل والسليمانية.

3. **الوسائل العسكرية:** لقد كانت القوة العسكرية المسلحة سواء بالتلويح بها أو باستخدامها من قبل الحكومة الاتحادية وسيلة مهمة وحاسمة في ادارة الأزمة مع الاقليم، إذ أجرت الحكومة الاتحادية مناورات عسكرية مشتركة مع كل من تركيا وايران بالقرب من حدود اقليم كردستان مع هاتين الدولتين، وقد سبقت هذه المناورات زيارة رئيس اركان الجيش العراقي(عثمان الغانمي) الى كل من تركيا وايران يومي 23 و27 ايلول لبحث الترتيبات العسكرية المشتركة لحماية وحدة التراب العراقي، حيث نفذت وحدات عسكرية عراقية وتركية يوم 26 ايلول مناورات عسكرية مشتركة في منطقة سيلوبي-خابور الحدودية بين البلدين،وذلك للتدريب على إمكانية تنفيذعملية مشتركة للسيطرة على المعابر الحدودية المشتركة بين العراق وتركيا ونزعها من سلطة إقليم كردستان العراق. وفي 2 تشرين الاول اجرت قوات عسكرية عراقية وايرانية مناورات عسكرية مشتركة(مناورات علي الكرار) في منطقة برويزخان حيث المعبر الحدودي بين إيران وإقليم كردستان الذي اغلقته ايران احتجاجاً على اجراء الاستفتاء. وفي يوم 16 تشرين الأول، باشرت الحكومة الاتحادية بعمليات عسكرية محدودةوسريعة نفذتها وحدات من الجيش العراقي والشرطة الاتحادية وجهاز مكافحة الارهاب والحشد الشعبي سيطرت عن طريقهاعلى أجزاء كبيرة من محافظة كركوك ومرافق عسكرية ومنشآت طاقة وحقول نفط،إذ استولت قوات مكافحة الإرهاب، بدعم منقوات الجيش والشرطة الاتحادية والقوات الخاصة على القاعدة العسكرية(K-1)، ومنزل المحافظ السابق ومقر مجلس محافظة كركوك، ومقري شركة نفط الشمال وشركة غاز الشمال، وقاعدة كركوك الجوية، وناحية ألتون كوبري وتقاطعات الطرق الرئيسية،كما استعادت القوات الاتحادية مناطق متنازع عليها في سهل نينوى وسنجار وبعشيقة ومخمور، وكذلك خانقين وجلولاء في محافظة ديالى كانت قد سيطرت عليها قوات البيشمركة الكردية بعد حزيران العام(2014)،ولم تُظهر قوات البيشمركة الكردية سوى مقاومة ضعيفة،واعلنت قيادة العمليات في 20 تشرين الاول عن انتهاء العملية العسكرية التي اطلق عليها ”عملية حفظ الامن في كركوك“. لقد شكّل نجاح العملية العسكرية نقطة تحول كبيرة في إدارة الأزمة مع اقليم كردستان حيث ادت

الى اختلال موازين القوى على الارض لصالح الحكومة الاتحادية، وشكلت ضربة كبيرة لتطلعات اقليم كردستان وآماله بالاستقلال.

المواقف الاقليمية والدولية

تعارض كافة الجهات الفاعلة البارزة على الصعيدين الإقليمي والدولي تقريباً استفتاء استقلال كردستان، فعلى الصعيد الاقليمي تخشى جارتا العراق: تركيا وايران من انتقال عدوى الانفصال إلى سكانهم الأكراد،إذ ترفضه تركيا ذات الأقلية الكردية الاكبر في المنطقة وتقاتل لإنهاء تمرد كردي في جنوبها الشرقي منذ العام(1984)، واعتبره رئيس الجمهورية(اردوغان) بأنه اغتصاباً لحقوق الشعوب الاخرى في المنطقة مهدداً الاقليم بأن كل الخيارات متاحة اقتصادياً وعسكرياً في حال مُضيّه في الانفصال. لكن تركيا في الوقت نفسه لم تقدم على قطع الصادرات او وقف التبادلات التجارية او التعاملات المالية مع الاقليم. أما ايران فإن أكرادها قريبون ثقافياً من أكراد العراق ويتحدثون اللغة الكردية ذاتها، وهي الاخرى رفضت الاستفتاء وهددت بقطع جميع علاقاتها الاقتصادية مع الإقليم وإغلاق حدودها بالتنسيق مع تركيا والحكومة الاتحادية ببغداد لعزل الاقليم عن العالم في حال انفصاله. اما على الصعيد الدولي، فقد رفضت الولايات المتحدة الاستفتاء وحثت الأكراد عوضاً عن ذلك على إجراء "حوار جدي ومستدام مع الحكومة الاتحادية"، بوساطة من الولايات المتحدة والأمم المتحدة وشركاء آخرين حول كافة القضايا التي تشكّل مبعث قلق، كما أيّدت كل من الأمم المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي موقف الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه شددت الولايات المتحدة على أنها لن تسمح لأي طرف باتخاذ خطوات عسكرية ضد الأكراد في محافظاتهم الثلاث الأساسية (أربيل ودهوك والسليمانية)، وأن يترك مجالاً واسعاً للتفاوض. مما تقدم يتضح بأن الموقف الاقليمي والدولي رافض لاستفتاء الاقليم وداعم بصورة كبيرة موقف الحكومة الاتحادية منه، وهذا بدوره اعطى حافزاً وقوة كبيرين لإجراءات الحكومة الاتحادية تجاه الاقليم وساهم في نجاح إدارتها للأزمة.

نتائج الازمة

بالرغم من أن الأزمة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة اقليم كردستان لم تنتهي حتى الآن ولم تبوح بكل اسرارها؛ فإنه يمكن ان نستخلص منها بعض النتائج المهمة، والتي يمكن تلخيصها بالآتي:

1. لقد كشفت أزمة الاستفتاء النقاب عن الانقسامات الخطيرة في أوساط القيادات والنخب السياسية الكردية وتسبّبت بتعميقها،كما أظهرت الرفض المتزايد –أو على الأقل عدم الامتثال– في هذه الاوساط لتفرد ودكتاتورية الحزب الديمقراطي الكردستاني. إذ لم يتمكن حلم "تقرير المصير" وهو الحلم الذي طال انتظاره من تحقيق اللُحمة بين الاكراد ودفعهم إلى رص الصفوف، بل على العكس من ذلك أصبحت الخصومة السياسية بين الأحزاب الكردية الرئيسية والانقسامات التي تسبب بها، عميقة جداً إلى درجة أنه حتى هذه المسألةالوحيدة التي لطالما وحّدت الأكراد باتت الآن

ففي 28 ايلول اعلنت الحكومة الاتحادية عن إيقاف جميع التعاملات المالية مع إقليم كردستان والذي يعتمد بشكل رئيس في تعاملاته المالية على البنوك العراقية التي توفر العملة الصعبة (الدولار) لاستيراد احتياجاته اليومية، إذ يقدر حجم العملة الصعبة الداخلة للإقليم من العراق بشكل يومي ما بين(4-5) ملايين دولار

سبباً لفرقتهم وتشتتهم.

2. لقد اظهرت الازمة ضيق افق القادة الاكراد وسوء تقديرهم للموقف، إذ ادت الثقة المفرطة والحسابات الخاطئة لقادة الاقليم لاسيما فيما يخص تحالفهم مع الولايات المتحدة وعدم تخلي الاخيرة عنهم مهما حصل الى المضي قدماً في اجراء الاستفتاء، ووضع الامريكيين امام الامر الواقع، حيث قدّمت حكومة اربيل نفسها بعد العام(2003)، باعتبارها القوة الوحيدة المناهضة لإيران والمدافعة عن الديمقراطية في العراق. لكن تجاهل الاكراد لموقف الحليف الدولي الاول الرافض للاستفتاء ومقترحه بتقديم ضمانات بدعم الاكراد في مفاوضاتهم مع الحكومة الاتحادية في حال تأجيل الاستفتاء، جعل الاكراد بالضد من تحقيق المشروع الامريكي بجعل العراق نموذج ديمقراطي ناجح في المنطقة، الامر الذي انعكس سلباً على الموقف الامريكي من الأزمة ودفعه باتجاه تأييد اجراءات الحكومة الاتحادية ضد الاقليم.

3. خسارة اقليم كردستان الكبيرة على الارض،حيث انسحبت قوات البيشمركة من كافة المناطق التي سيطرت عليها بعد دخول داعش للعراق في حزيران العام(2014)، بالإضافة الى فقدانها الكثير من الأراضي التي سيطروا عليها بعد سقوط نظام صدام في العام(2003)، كما ان الخسارة الأكبر تمثلت بانسحاب البيشمركة من محافظة كركوك الاستراتيجية التي عملت حكومة الاقليم طيلة السنوات السابقة على بسط السيطرة عليها عن طريق عمليات التهجير والتغييرالديموغرافي، كما اصبح الاقليم مهدداً بخسارة ادارة منفذ ابراهيم الخليل الحدودي مع تركياوإدارة مطاراتهم التي عززت من السياحة والتجارة وعلاقات العالم الخارجي مع الإقليم لصالح الحكومة الاتحادية، والعودة إلى ما قبل المربع الأول.

4. إن خسارةالاكراد السيطرة على محافظة كركوك حرمت حكومة الاقليم من نحو(70%)من عائداتها النفطية، بعد ان استعادت الحكومة الاتحادية سيطرتها على حقول النفط في تلك المحافظة كحقل قبةأفانا، وقبةخورمالة،وبايحسن، وقبة باباالقديمة، فضلاًعن حقول جمبوروخبازالأصغر، الامر الذي يوجه ضربة قاضية لحلم الاكراد بإعلان دولتهم المستقلة.

5. أظهرت الأزمة بأن الظروف الاقتصادية للإقليم غير مهيأة للانفصال، فالإقليم غير قادر على الإيفاء باحتياجاته بالموارد المتوفرة لديه واقتصاده في حالة مأساوية، إذانخفضت عائدات النفط نتيجة تدهور اسعاره في الاسواق العالمية في العام(2015)، من ما حرم حكومة الاقليم من مصدردخلها الرئيس، كما ان ديون الاقليم بلغت نحو(20) مليادولار،ولم تتمكن من دفع رواتب جميع جنودها، ولاتدفع للموظفين الحكوميين سوى(40%) من رواتبهم، ولا يزال الاعتماد الرئيس على عائدات النفط ذات الإنتاج القليل والأسعار المنخفضة لا تكفي لتمويل إقامة دولة مستقلة، كما أن هذه الصادرات تمرعبر تركيا التي قد تتوقف عن شراء نفط

الإقليم او تمتنع عن تصديره عن طريقها بسبب رفضها فكرة الانفصال.

6. ادت الازمة الى انقلاب التوازنات الاقليمية للمنطقة، وتشكل خارطة تحالفات جديدة تختلف عن سابقاتها، حيث خسر اقليم كردستان علاقاته المتميزة مع كل من ايران وتركيا، في مقابل تشكيل تحالف عراقي-تركي-ايراني جديد عنوانه الحفاظ على الوحدة الجغرافية والسلامة الاقليمية للدول الثلاث والوقوف بوجه مخاطر الطموحات الكردية نحو الاستقلال في المنطقة.

تعارض كافة الجهات الفاعلة البارزة على الصعيدين الإقليمي والدولي تقريباً استفتاء استقلال كردستان، فعلى الصعيد الاقليمي تخشى جارتا العراق: تركيا وايران من انتقال عدوى الانفصال إلى سكانهم الأكراد

الخاتمة

لقد شكّلت قضية استفتاء انفصال اقليم كردستان العراق أزمة حقيقية بكل ما في الكلمة من معنى، فكانت أزمة داخلية ذات ابعاد واصداء اقليمية ودولية، فهي على الرغم من قصر مدتها الزمنية التي استغرقتها لكنها كانت نموذجاً لعملية ادارة الأزمة بآلياتها ووسائلها واهدافها.

فمن جانب الحكومة العراقية الاتحادية شكّلت هذه الازمة منطلقاً جديداً لآلية رشيدة في ادارة الازمات قامت على حسابات منطقية ومقاربات واقعية استخدمت فيها وسائل دبلوماسية تراوحت بين دعوات للحوار والتفاوض من قبل حكومة العبادي لحكومة الاقليم من اجل حل الأزمة منذ بداياتها والحيلولة دون تصعيدها وانفجارها، وتحركات ناجحة للدبلوماسية العراقية عن طريق التنسيق مع الجارتين تركيا وايران والبدء بتنسيق سياسي عالي المستوى مع مسؤولي البلدين من خلال زيارات على اعلى المستويات نجحت في حشد الدعم السياسي اللازم للضغط على حكومة الاقليم وعزلها سياسياً، كما استخدمت ادوات الضغط الاقتصادي والتي تراوحت ما بين التهديد بفرض عقوبات اقتصادية شديدة وفرض البعض منها ومطالبة كل من تركيا وايران بالتعاون على فرض حصار اقتصادي بري وبحري وجوي يترك اقليم كردستان في عزلة خانقة في حال اقدامها على الانفصال، كذلك استخدمت الحكومة الاتحادية الاداة العسكرية بشكل ذكي وبعيد عن الجعجعة الاعلامية وذلك عن طريق اجراء مناورات عسكرية مشتركة مع تركيا وايران في البداية لتقوم بعدها بتنفيذ عمليات عسكرية خاطفة ومحدودة بقوات نخبةمن الجيش والشرطة الاتحادية ومكافحة الارهاب والحشد، لتفتح بعد ذلك قنوات التفاوض مع الاقليم لكن هذه المرة بحسابات جديدة فرضتها الانتصارات التي تحققت من ادارتها الناجحة لهذه الازمة.

اما من جانب حكومة اقليم كردستان، فإن مشهد انهيار دفاعات قوات البيشمركة السريع أمام القوات الاتحادية العراقية يعكس في الحقيقة الواقع السياسي والميداني الذي آل إليه أكراد العراق، فالتصورات الخاطئة وقصر النظر الذين طبعا حسابات قادة كردستان في ادارة الأزمة مع المركز كانت نتائجها فادحة وعلى جميع الاصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية، لتكون المحصلة في النهاية خسارة دعم الحلفاء الاقليميين والدوليين وربما كانت النتائج أخطر من ذلك لو أن القيادة الكردية اقدمت على خطوة اخرى باتجاه الانفصال.

يجب على القادة الاكراد استخلاص العبر والدروس من هذه الازمة وأن

لا ترتفع سقوف مطالبهم الى حد اعلى من الممكن او المسموح به داخلياً واقليمياً ودولياً، لاسيما بعد ما اظهرت أزمة مطالبة اقليم كتالونيا بالانفصال رفض دول العالم لهكذا مطالب قد يؤدي أي تساهل معها الى تقسيم اغلب دول العالم الى دويلات صغيرة تفتح معها ابواب جحيم حروب ليست لها نهاية، فعلى القادة الاكراد أن يسعون بدلاً عن ذلك الى الحكم الرشيد ودعم عملية إصلاح داخلي للحكومة وتعزيز الديمقراطية في إقليم كردستان، والدخولفي مفاوضات حقيقية بسقوف معقولة ومقبولة مع الحكومة الاتحادية في بغداد لحل القضايا والمشاكل في اطار عراق فدرالي ديمقراطي موحد، وكذا الحال بالنسبة للأكراد في دول الجوار تركيا وايران وسوريا بتغليب لغة العقل والمنطق واتباع الوسائل السلمية والديمقراطية في المطالبة بحقوقهم والتعايش السلمي في اطار

ان اورسام مؤسسة ابحاث ودراسات محايدة تنفذ فعالياتها في ما يخص الشرق الأوسط. وتهدف اورسام الى تنويع مصادر معلوماتها حول الشرق الأوسط، والى نقل افكار ورؤى الخبراء في المنطقة الى الأوساط الأكاديمية والسياسية التركية مباشرة. واتساقا مع هذه الأهداف، فان اورسام تقوم بتسهيل أمر استضافة رجال الدولة والأكاديميين وخبراء الاستراتيجية والصحفيين ورجال الأعمال وممثلي منظمات المجتمع المدني في بلدان الشرق الأوسط في تركيا، مستهدفة في ذلك تقوية مصادر معلوماتها ونشر ما تتوصل اليه سواء في تركيا او في الاوساط الدولية. وتحتوي سلة معلومات ونشريات اورسام على نشر الكتب والتقارير والنشريات والملاحظات السياسية والمحاضرات ومحاضر الاجتماعات العلمية، اضافة الى اصدارها مجلتين بإسم «تحليلات الشرق الأورسط» و « دراسات الشرق الاوسط».

ORSAM
مركز الشرق الأوسط للدراسات الأستراتيجية (اورسام)
زقاق سليمان نظيف، الرقم 12 – ب / جانقايا – انقرة
هاتف : 4302609 (312) 0 – فاكس : 4303948 (312) 0